

A/47/PV.87
20 November 1997

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقدة بالمقبر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الساعة ١٠٠٠

(الجماهيرية العربية الليبية)

السيد الحضيري

الرئيس:

(نائب الرئيس)

الحالة في البوسنة والهرسك: تقرير الأمين العام [١٤٣] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

نظراً لغيب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

البند ١٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك: تقرير الأمين العام (A/47/747)

الرئيس: أذكّر الممثلين بأن قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند، ستغلق الساعة الحادية

عشرة صباح هذا اليوم، عملا بالمقرر الذي تم اتخاذه عصر البارحة.

السيد النعمة (قطر): إنه ليشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم باسم مجموعة الدول

العربية التي تتولى قطر رئاستها هذا الشهر وأن الدول العربية - شأنها في ذلك شأن كل الدول التي تحترم حقوق الإنسان ولا أخص منها الدول العربية أو الإسلامية - تشعر بالجزع الشديد لاستمرار العدوان الصربي على سكان البوسنة والهرسك الذين يتعرضون لحرب إبادة اتخذت لنفسها اسم "التطهير العرقي" في ردة إلى الوراء إلى أيام خوال عانى فيها العالم أمثال تلك المأساة الإنسانية. وكان ظن الجميع أن عهدها قد انصرم وولى وانتهى إلى غير رجعة وإننا أصبحنا نعيش في عصر تسوده الشرعية الدولية واحترام حقوق الشعوب في تقرير المصير وتتصدر فيه حقوق الإنسان مكانة مرموقة في تصرفات الدول جماعة.

هذا فضلا عن العدوان السافر على إقليم دولة مستقلة هي الآن عضو في الأمم المتحدة، وضم أراضيها إلى إقليم الدولة المعتدية باسم صربيا الكبرى وكلها أمور ما كان يجوز أن يقف المجتمع الدولي إزاءها شبه مكتوب اليدين كما هو الظاهر حتى الآن.

إن في ذلك الظلم الحالك لوميغ من نور نأمل أن يتحول إلى إشراقة فجر جديد ذلك أن ثمة دلائل تشير إلى قرب تحقيق مطالب هامة للدول العربية والإسلامية، بل وللرأي العالمي المستنير الحرير على الشرعية الدولية. وهذه المطالب كما يلي:

أولا، تنفيذ حظر التحليق في أجواء البوسنة والهرسك، بالقوة إذا لزم الأمر؛

ثانيا، رفع حظر استيراد السلاح والعتاد عن البوسنة والهرسك تمكينا لشعبها من الممارسة الفعالة لحق الدفاع الشرعي عن النفس.

أما بالنسبة للمطلب الأول فقد أصبحت الآلية الازمة لتنفيذ متوافرة وموجودة، وذلك كما أعلن عنه حلف الأطلسي يوم الجمعة الماضي في أعقاب اجتماع وزراء الدفاع في الدول الأعضاء حينما صرخ الأمين العام للحلف بأن الدول المتحالفه التي يضمها على استعداد الآن لتقديم كافة الوسائل الازمة لتنفيذ حظر التحليق في أجواء البوسنة والهرسك بالقوة متى طلب إليها ذلك مجلس الأمن. وبذلك يصبح جلياً واضحاً للجميع أنه لم يعد ثمة عذر - وإن يكن واهياً - للتقاء عن إصدار قرار جديد من مجلس الأمن ينص على تنفيذ قراره السابق ٧٨١ (١٩٩٢) الصادر هذا العام بجميع الوسائل الازمة، بما في ذلك استخدام القوة.

وإننا لنحيب بالإدارة الأمريكية أن تسير قدمًا وبلا إبطاء في سبيل استصدار قرار بهذا من مجلس الأمن قبل انتهاء مدة ولايتها بعد شهر وبضعة أيام. فال موقف لا يتحمل مزيداً من التأخير. كما أن الرئيس المنتخب كان قد أعلن يوم الجمعة الماضي عن تأييده لاستخدام القوة من أجل تنفيذ حظر التحليق في أجواء البوسنة والهرسك. فجدير بالإدارة الحالية إذن، أن تبادر باستصدار مثل ذلك القرار من مجلس الأمن في الفترة الباقية على ولايتها. ومما يدعوه إلى التفاؤل في هذا الصدد ما صرّح به وزير الخارجية الأمريكية يوم السبت الماضي من أن الإدارة الأمريكية تعيد النظر الآن في إمكان استخدام القوة لتنفيذ حظر التحليق، مضيفاً أن الحالة تزداد سوءاً، وأن الإدارة الحالية لا يسعها أن تقف مكتوفة اليدين تاركة اتخاذ القرار للإدارة الجديدة القادمة.

أما بالنسبة لرفع حظر استيراد السلاح والعتاد عن البوسنة والهرسك فإنه لمما يدعوه إلى توقع تطور إيجابي في هذا الصدد ما يتواتر من كون الإدارة الأمريكية في صدد إعادة دراسة الموضوع وإنها تنظر إلى احتمال رفع الحظر نظرة أكثر إيجابية مما كان عليه موقفها حتى الآن. إذ صرّح وزير الخارجية الأمريكية بأنه سيتدارس هذه المسألة في اجتماعاته التي تجري هذا الأسبوع في بعض العواصم الأوروبية بغية التوصل إلى اتفاق في الرأي حول رفع حظر استيراد السلاح والعتاد عن مسلمي البوسنة. ولنا أن تتوقع صدور قرار برفع ذلك الحظر. فلقد أصبح واضحًا للكافة أن تطبيق الحظر على المعادي عليه كما هو مطبق على المعادي أمر يدعو إلى السخرية ولا يقبله العقل ولا ترضي عنه ضمائر الإنسانية.

إن حق الدفاع عن النفس حق أساسي كفله ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد من تمكين جمهورية البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسها ما دام المجتمع الدولي غير قادر عن رد العدوان الصربي بالوسائل التي ينص عليها الميثاق وبالعزيمة الصادقة والتصميم الأكيد.

أما فيما يتعلق بمطلب آخر للدول العربية المتمثل في محاكمة المسؤولين عن فظائع "التطهير العرقي" ك مجرمي حرب، فإنه ليبدو أن هناك تقدماً في هذا الاتجاه. وقد صرّح وزير الخارجية الأمريكي أمس في استكهولم بأن الإدارة الأمريكية قد قامت بتجميع معلومات وإجراء تحقيقات بالنسبة لما ارتكبه بعض الأفراد المعروفين بـالاسم وذلك تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة.

إننا لنرثو إلى أن يصدر مجلس الأمن في الأيام القليلة القادمة قراراً باستخدام القوة من أجل تنفيذ قراره ٧٨١ (١٩٩٢) بشأن الحظر الجوي وقراراً آخر يستثنى فيه البوسنة والهرسك من حظر استيراد الأسلحة المفروض على الكيانات التي كانت تتشكل منها يوغوسلافيا القديمة. ونحن نشارك الدول الأخرى في الإهاب مجلس الأمن أن يصدر قراراً بهذا المعنى دون تأخير، وبغير ذلك سيظل المعتمدي سادراً في بغية وعدوانه وسيظل المجتمع الدولي ظاهراً بمظهر العاجز أمام استمرار ذلك العدوان وهو ما لا ترضوه ولا ترضاه شعوب العالم المحبة للحق والسلام. إن الله خلقنا جميعاً شعوباً وقبائل لتعاون على البر ولنلتلاقى على عمل الخير ودرء العدوان. خلقنا لكل منا دين يكتنز تراثاً إنسانياً عامراً بالعرفان والحضارة. لكم دينكم ولهم دين وفي الناس المسرة وعلى الأرض السلام.

أما عن موقف بلادي بالذات فقد أوضح صاحب السمو أمير البلاد المفدى في خطابه الذي ألقاه في حفل افتتاح الدور الحالي لمجلس الشورى ذلك الموقف حيث قال:

"إن الشعب المسلم في جمهورية البوسنة والهرسك يواجه عدواً وحشياً من القوات الصربية ولم تفلح الإجراءات الدولية التي اتخذت حتى الآن في وضع حد لهذه المأساة. وإننا ندعم ما اتخذته منظمة المؤتمر الإسلامي من قرارات في هذا الصدد ونرى ضرورة وضع برنامج زمني لتطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة في شأن هذا النزاع، كما نؤيد الإجراءات المقترنة الرامية إلى اتخاذ تدابير أشد صرامة من قبل الأمم المتحدة بما في ذلك التدخل العسكري. ولعل في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً بالنسبة للصومال ما يفتح المجال لقرارات مماثلة بشأن البوسنة والهرسك تخفف المعاناة عن مواطنها وتسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم، برفع الحظر المفروض على تسليحهم، عملاً بمبادئ الأمم المتحدة الذي يكفل للدول جميعاً، حق الدفاع المشروع عن النفس".

السيد وستومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أن اجتمعت الجمعية

ال العامة في دورتها المستأنفة السادسة والأربعين في آب/أغسطس الماضي، استمرت الحالة في البوسنة والهرسك في التدهور وسببت تفاقم الاتجاهات الخطيرة المتمثلة في توسيع دائرة الاضطراب في المنطقة. وقد تابعت إندونيسيا حكومة وشعباً الأخبار اليومية عن تصاعد العنف وارتفاع عدد الإصابات وتزايد

الحرمان الإنساني بقلق وشمئزاز عميقين. إن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة والمناقشة التي جرت أخيرا في مجلس الأمن لتشهد على الثمن الباهظ في الأرواح البشرية والتدمير العشوائي الذي لحق بالمعالم الثقافية والدينية. والواقع، إن الوضع أزداد تفاقما بالمحاولات الصارخة لتوسيع مناطق سيطرة الجماعات الطائفية عن طريق القوة، والمناورات المهلكة الرامية إلى تجويع الناس بغية إخضاعهم، وقصف المدن والبلدات بالقنابل، وألسوأ من ذلك كله سياسة وممارسة "التطهير العرقي"، اللتين لا يقبلهما العقل. وفي الوقت نفسه تظهر الآن بوادر كارثة ذات أبعاد هائلة مع حلول فصل الشتاء.

إن القلق العميق الذي ينتاب المجتمع الدولي انعكس في مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا في أيلول/سبتمبر الماضي، الذي أولى اهتماما خاصا للحالة في البوسنة والهرسك.

وأدان مؤتمر القمة الفضائى المرتكبة ضد المدنيين والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان وطالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والإفراج عن جميع السجناء وهدم مراكز الاعتقال وتمتع كل اللاجئين بالحق في العودة إلى ديارهم.

وأعرب الحاضرون في الاجتماع الاستثنائي السادس لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في أوائل هذا الشهر في جدة عن عميق القلق إزاء التدهور الخطير للحالة في البوسنة والهرسك وأكدوا من جديد التزامهم بإقرار السلام وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية منذ اندلاع الصراع جهوداً دؤوبة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وتهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق تسوية تفاوضية شاملة ودائمة. وقد وضعنا ثقتنا أيضاً في مجلس الأمن الذي أبقى هذه المسألة قيد النظر منذ اندلاع النزاع في المنطقة والذي اعتمد قرارات عديدة من أجل إنهاء الأعمال العدائية. لذلك فإن فرض الجزاءات الاقتصادية وحظر الطيران العسكري في المجال الجوي للبوسنة والهرسك وقرار تيسير إيصال المساعدة الإنسانية وإنفاذ الجزاءات الاقتصادية بشكل أكثر صرامة يمثل قدراً ضئيلاً من التقدم. فلم تتحقق المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة لإنهاء القتال والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي حتى الآن إلا بمحاجة محدودة.

لقد مضى ما يزيد على عام منذ أن فرض مجلس الأمن الحظر العام والكامل على جميع إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا، وانقضى عام منذ إنشاء اللجنة المسئولة عن تطبيق ذلك الحظر. ومن الواضح أن هذا الحظر لم يؤثر إلا قليلاً على ردع العدوان الذي يشنه جيش كان في السابق من أكبر الجيوش في أوروبا وأحسنتها تدريباً وتجهيزاً. إلا أنه حرم شعب البوسنة غير المجهز بأسلحة من حقه في الدفاع عن النفس كما ورد في المادة 51 من الميثاق. من ثم، يعتقد وفد اندونيسيا بضرورة أن يستجيب مجلس الأمن للنداءات التي وجهها العديد من الدول الأعضاء لإجراء رفع انتقائي وجزئي لحظر الأسلحة لتمكن البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسها ضد العدوان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وهذا النهج وحده سيرغم الصربيين على اللجوء إلى المفاوضات بحسن نية وتحقيق تسوية سياسية دائمة.

وفي هذا الصدد، يشاطر وفدي الرأي الواسع النطاق بأن تقسيم البوسنة والهرسك حسب العرق أو الدين لن يحل المشكلة. بل أنه بالأحرى سيؤدي إلى فوضى طويلة الأمد ويديم انعدام الاستقرار الإقليمي بالتمهيد لصراعات مقبلة. وقد ذكر الأمين العام وبحق في تقريره الوارد في الوثيقة S/24795 ما يلي:

"إن سكان البوسنة والهرسك مندمجون اندماجا لا ينفصّم. ومن ثم ليس هناك، فيما يبدو، سبيل توفر له أسباب البقاء لإنشاء ثلاث دول متميزة إقليميا على أساس المبادئ الإثنية أو الطائفية." (S/24795، الفقرة ٣٦)

وبالمثل، أكد قرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢) بشكل قاطع:

"إن الاستيلاء على أي أراض بالقوة، أو ممارسة أي عملية "تطهير إثنى" أمر غير قانوني وغير مقبول، ولن يسمح له بالتأثير على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالترتيبات الدستورية لجمهورية البوسنة والهرسك. ويصر على تمكين جميع المشردين من العودة بسلام إلى ديارهم السابقة." (قرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢)، الفقرة ٢)

إننا نواجه خطرا جسيما يتمثل في القضاء على دولة عضو في الأمم المتحدة نتيجة لعدوان مستمر بلا هوادة وإبادة شعبها. من ثم، يحث الوفد الإندونيسي على التنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ويطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم إلى البوسنة والهرسك، ولا سيما فيما يتعلق بممارسة حقوقها بموجب المادة ٥١ من الميثاق. وإننا نطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية ووضع حد للعنف المتتصاعد، وخاصة ممارسة "التطهير الإثنى" الرامية إلى إبادة الجنس وبضمانته لعدم تدخل القوى الخارجية. ولا بد من السماح بتقديم المساعدة الإنسانية بدون عراقيل. هذا إضافة إلى أنه يجب تحديد هوية المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومحاكمتهم. إن قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) الذي يطالب الأمين العام بإنشاء هيئة نزيهة من الخبراء للتحقق من الانتهاكات السافرة لاتفاقيات جنيف وغيرها من القوانين الإنسانية الدولية خطوة ضرورية نرحب بها.

أخيرا، نؤكد من جديد تأييدنا للآليات المؤسسية التي أنشأها مؤتمر لندن وإعلان المبادئ الصادر عنه والذي يتضمن في جملة أمور الالتزام الأساسي باحترام استقلال جميع دول المنطقة وسيادتها ووحدتها الإقليمية. ولا بد من تحقيق تسوية سياسية تفاوضية إذا كنا نريد أن نتفادى تصعيد العنف وانتشار أعمال العداء. ونعرب عن أملنا في أن تعمل الأمم المتحدة بفعالية وعزّم وتصميم لإعلان المبادئ المكرسة في

ميثاقها وإعطاء مغزى لمبدأ الأمان الجماعي ضد أخطار العدوان الذي أعيد تأكيده في اجتماع قمة مجلس الأمن المنعقد في وقت سابق من هذا العام.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما يزيد على عام وسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلمتها الإقليمية تنتهي وشعب ذلك البلد الأعزل يتعرض نتيجة لذلك لعدوان أجنبي ولحملة منظمة من الإبادة التي تستهدف إفناء هذه الجمهورية الفتية. لقد تعرضآلاف الناس لمذبحة بشرية على أيدي القوات الصربية التي شنت هجمات عشوائية ببرية وجوية على المراكز المدنية. وطرد مئات الآلاف من المدنيين ورحلوا وحبسو في معسكرات الاعتقال تنفيذاً لممارسة "التطهير الإثني" البغيضة التي تمثل عملاً من أعمال الإبادة والتي تذكر بأحلك فصول التاريخ الإنساني. علاوة على ذلك، أعاد الصربيون بشكل مستمر إيصال الإمدادات الغذائية والطبية التي يحتاج إليها السكان المدنيون أمس الحاجة، واستخدمو التدفئة والكهرباء والغذاء كسلاح لإجبار السكان غير الصربيين في البوسنة والهرسك على قبول مطالبهم العدوانية. وكما قال المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في تقريره المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢:

"لا يبدو أن التطهير الإثني نتيجة للحرب، وإنما هو بالأحرى هدفها وغايتها". (A/47/635)

الفقرة ٦

هذا إضافة إلى أن الصراع الدائر في البوسنة والهرسك يهدد بالامتداد إلى المناطق المتاخمة. فالتوتر المتزايد في كوسوفو وفويغودين وسنجد مصدر قلق، ويمكن أن تؤدي احتمالات العنف في هذه المناطق إلى مواجهة إقليمية أوسع نطاقاً.

ومن الواضح أن ما يشهده العالم في البوسنة والهرسك هو حالة واضحة لعدوان الدوائر الحاكمة في بلغراد وعملائها في البوسنة ضد عضو في الأمم المتحدة. ومن الجدير مراجعة رد فعل مجلس الأمن خلال الأزمة في مواجهة هذا العدوان الصربي. وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، تقع على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد اتخذ مجلس الأمن حتى الآن قرارات عديدة فيما يتصل بالحالة في البوسنة والهرسك، لكن لم يعالج أي من تلك القرارات السبب الحقيقي للأزمة. إن مجلس الأمن لم يعالج سوى آثار الأزمة وحتى في هذا الصدد واجه التشدد الصربي.

إن القوات الصربية انتهكت جميع القرارات التي اتخاذها مجلس الأمن سواء عندما دعا فيها إلى وقف الأعمال القتالية أو عندما قرر حظر الطيران العسكري في المجال الجوي لجمهورية البوسنة والهرسك. ولو أن مجلس الأمن قد تصرف بشكل حازم عندما انتهك الصرب قراره الأول، لما قاسى شعب البوسنة والهرسك الأعزل من الحالة الحالية التي تقترب من حالة الإبادة الكاملة لبلده. والواقع أن الصرب لم يتلقوا إشارة واضحة على أن السبيل قد بلغ الذبي وأنهم لا يمكنهم الاستمرار في العدوان دون رادع.

قد يتساءل المرء لماذا ينبغي للصرب والجبل الأسود والمعتسبين القوميين المتطرفين أن يغيروا مواقفهم. لماذا ينبغي لهم أن يغيروا مسلكهم إذا كانت لديهم القوة العسكرية والتفوق العسكري وما زالوا يتلقون أسلحة متطرفة، في حين ليس لدى ضحاياهم أبسط وسائل الدفاع عن النفس ويختسرون للحظر المفروض على الأسلحة؟ يجب أن نعترف بأن التدابير الحالية ضد المعتدين لم ترد العدوان، وينبغي القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير على أساس ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلام الإقليمية لدولة عضو في المنظمة - جمهورية البوسنة والهرسك - ومن ثم دعم مصداقية الأمم المتحدة وهيبتها.

رحب المجتمع الدولي بعقد المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ولا يسع أحد أن ينكر الجهود التي بذلها الرئيسان المشاركان في المؤتمر لندن، كما لا يسع أحد أن ينكر أن الصرب يواصلون انتهاك التعهدات التي قطعواها على أنفسهم في المؤتمر. إن المعتقلين في معسكرات الاعتقال يزدادون والهجمات الجوية والقصف بالمدافع الثقيلة على البلدات في البوسنة والهرسك مستمران.

ماذا ينبغي عمله في مواجهة أعمال العدوان المستمرة هذه؟ إن البيان الأخير لمجلس الأمن الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أعلن:

"إذا استمرت هذه الأعمال فإن مجلس الأمن سينظر، في أسرع وقت ممكن، في اتخاذ تدابير أخرى ضد مرتكبي هذه الأعمال أو مؤيديها...". (S/PV.3146, ص ٦)
وفي ظل الظروف القاسية الحالية، لا يسع أحد إلا أن يخلص أن العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك بلغ أبعاداً متناهية يصبح معها الاحتكام إلى المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة التدبير الإضافي الحقيقى الوحيد الذى يمكن أن يتخذه المجلس.

قبل أقل من أربعة أشهر، عقدت الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز التمثيلي الحقيقى الوحيد في الأمم المتحدة، لمناقشة الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك واتخذت القرار ٢٤٢/٤٦ بأغلبية ساحقة. وذلك القرار، الذى يمثل الإرادة الجماعية لأغلبية العضوية في الأمم المتحدة، أعاد التأكيد على جملة أمور، منها حق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس. والعديدون من المتكلمين في هذه الجلسات كان من رأيهم أنه إذا كان مجلس الأمن غير مستعد للتهاوض بمسؤوليته بمقتضى المادة ٤٢ من الميثاق، فينبغي أن يعترف بكون جمهورية البوسنة والهرسك تتمتع بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

والىوم نجتمع مرة أخرى للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك. إن الحالة تدهورت منذ آب/أغسطس، عندما نظرت الجمعية العامة في المسألة، نظراً للعدوان الصربي المستمر والتجاهل التام لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي والشرعية الدولية. إن الصرب يواصلون الاستيلاء على المزيد من الأراضي، وقد سقطت بعض المدن في البوسنة والهرسك بسبب نفاذ الذخائر لدى المدافعين. كيف يتسىنى لجمهورية البوسنة والهرسك الدفاع عن نفسها ضد واحد من أكبر الجيوش في أوروبا إذا كانت الأمم المتحدة ليس بمقدورها توفير الدفاع والأمن لأحد أعضائها ومن ثم صون سيادته وسلامته الإقليمية؟ مؤخراً، طلبت الدورة الطارئة السادسة لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي من مجلس الأمن أن يوضح الموقف وأن يعلن بوضوح أن الحظر على الأسلحة ضد يوغوسلافيا السابقة، المفروض بمقتضى القرار

٧١٢ (١٩٩١) لا يسري على جمهورية البوسنة والهرسك. ومنظمة المؤتمر الإسلامي، التي تشكل ثلث عضوية الأمم المتحدة تقريباً، طلبت أيضاً من مجلس الأمن أن يستعرض في موعد غايته ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الحالة في البوسنة والهرسك وكذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقيات مؤتمر لندن. الواقع أن القرار الأخير لمنظمة المؤتمر الإسلامي ينبع من كون البلدان الإسلامية، إلى جانب بلدان عديدة أخرى، تشعر بالإحباط إذ تشهد إبادة أمة وإنفائها.

ينبغي للجمعية العامة أن ترسل إشارة قوية إلى المعتمدين بأن المجتمع الدولي لن يقف على الهامش متفرجاً على محاولة الإبادة الكاملة لدولة عضو في الأمم المتحدة. إن الجمعية العامة، في رأينا، ينبغي أولاً أن تحث مجلس الأمن على التنفيذ والإنتقاذ الفوري لجميع القرارات القائمة فيما يتصل بجمهورية البوسنة والهرسك، وأن يصدر إنذاراً نهائياً للقوات الصربية بوقف عدوانها وإلا واجهت تفويض مجلس الأمن باستخدام جميع الوسائل الازمة لدعم واستعادة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وثانياً، ينبغي للجمعية أن تحث مجلس الأمن على رفع الحظر المفروض على الأسلحة على البوسنة والهرسك وإنشاء مناطق أمان في سراييفو ومدن Bosnia أخرى. وثالثاً، ينبغي أن تكرر الإعراب عن الحاجة إلى الإنفاذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٧٨١ (١٩٩٢) الذي يحظر أي طيران عسكري فوق البوسنة والهرسك. ورابعاً، ينبغي للجمعية إنشاء محكمة دولية لجرائم الحرب لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب في جمهورية البوسنة والهرسك. وخامساً، ينبغي للجمعية أن تحمل من الرؤيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعنى بيوجوسلافيا السابقة تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن أسباب عدم إحراز تقدم في عمل الفريق العامل المعنى بجمهورية البوسنة والهرسك.

ختاماً، أود أن أؤكد أن عنصر الوقت أساسى. ينبغي حتى مجلس الأمن على العمل على وجه السرعة. إن مجلس الأمن في هذه المرحلة تقع عليه أكبر مسؤولية لإنقاذ أمة. وأى إجراء من جانب مجلس الأمن يتصر عن رفع حظر على الأسلحة على البوسنة والهرسك لا يمكن أن يوقف العدوان. كذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع إرسال المزيد من شحنات المساعدة الإنسانية إلى البوسنة والهرسك حتى يستطيع

سكان ذلك البلد الأبرية مواجهة برد الشتاء. إن جمهورية إيران الإسلامية، شعباً وحكومة، عبأت مواردها لمساعدة شعب البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، أرسلنا إلى ذلك البلد بعض حمولات جوية وقوافل شاحنات تحمل إمدادات المساعدة الإنسانية.

إن المستقبل سيصدر حكمه على التصرفات والأعمال التي نقوم بها اليوم. وينبغي لنا أن نحاول تصحيف سجلنا الهزيل في الاستجابة غير الكافية لنداء البوسنة من أجل المساعدة، حتى يمكننا أن ننجح في الوفاء بالتزاماتنا الدولية. إن سلامه شعب البوسنة لا يمكن استعادتها إلا عن طريق أعمال قوية وحازمة وفورية.

السيد العربي (مصر): إن التطورات المأساوية التي تشهدها دولة البوسنة والهرسك تدعو للقلق البالغ. فالأوضاع تتدحرج بشكل خطير وسريع، ويود وفد مصر أن يستعرض انتباه الجمعية العامة إلى أن هذه التطورات تندثر بخلق سابقة خطيرة، هي إمكانية تعرض دولة عضو في الأمم المتحدة للتلاشي والفناء عن طريق استخدام القوة العسكرية.

إن ما يحدث اليوم في البوسنة والهرسك هو نتيجة مباشرة للعدوان العسكري السافر الذي قامت به صربيا ضد أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، بهدف تحقيق أطماع توسعية تحصل بما يسمى "صربيا الكبرى"، وذلك باستخدام الوسائل العسكرية التي تتغنى بها على غيرها من الدول المجاورة حديثة الاستقلال.

ومن هنا، فإن التصدي الفعال لهذه الأزمة يمكن أساساً في علاج مسبباتها الأصلية. ولن يتحقق ذلك إلا باتخاذ التدابير الدولية الكفيلة بإزالة العدوان ووقف جميع الأعمال والممارسات المترتبة عليه، تأكيداً لمبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

في ضوء ذلك ينبغي أن يجري مجلس الأمن مراجعة شاملة لمضمون قراراته السابقة المتعلقة بمشكلة البوسنة والهرسك، وأن يضطلع بمسؤولياته طبقاً للميثاق، لوضع تلك القرارات موضع التنفيذ في إطار فترة زمنية تتفق مع خطورة الموقف المتدهور في البوسنة والهرسك. ويجب أن يتخذ المجلس عدة خطوات محددة لتحقيق ذلك منها:

أولاً، تحديد حد أقصى من الزمن لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة؛ ثانياً، في حالة استمرار صربيا والجبل الأسود في التعتت، يقرر المجلس تطبيق التدابير التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق لإجبار الدولة المعادية على احترام قواعد الشرعية الدولية؛ ثالثاً، إعادة النظر في نظام الحظر العسكري المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩٢) على مناطق يوغوسلافيا في ضوء عدم إمكانية المساواة بين المعادي وضحية العدوان، وأن يقرر السماح لحكومة البوسنة والهرسك بالحصول على المساعدات العسكرية التي تمكناها من ممارسة حق الدفاع الشرعي بموجب المادة ٥١ من الميثاق؛ رابعاً، الإنشاء الفوري للآلية الإلزامية للمنطقة المحرمة على الطيران العسكري في أجواء البوسنة والهرسك لضمان عدم انتهاك حظر التحليق الجوي؛ خامساً، نشر مراقبين دوليين بصفة عاجلة على حدود جمهورية البوسنة والهرسك مع كل من صربيا والجبل الأسود لمنع تدفق الإمدادات العسكرية منهما إلى الصرب المحليين في البوسنة والهرسك.

لقد طالع وفد بلادي تقرير الأمين العام، الوارد بالوثيقة S/24848، الذي جاء فيه:

"ويبدو جلياً أن سلطات بلغراد بإمكانها، إن أرادت، أن تتخذ تدابير يمكن أن يكون لها أثر"

مقنع على السلطات المحلية الصربية، وبخاصة في ظل التبعية الاقتصادية الكبيرة لكثير من المناطق

... [السيطرة الصربي] على يوغوسلافيا" (S/24848، الفقرة ١٢)

وتأتي هذه الإشارة لتضييف دليلاً جديداً يؤكد الدلائل التي تحمل سلطات بلغراد المسؤولة أمام المجتمع الدولي عن تطورات المشكلة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في البوسنة والهرسك، وعدم صحة ما تدعى به من عدم سيطرتها على السلطات المحلية المحلية.

إن نفس التقرير يشير إلى القصور الحالي في نظام مراقبة حظر التحليق الجوي، الذي قرره مجلس الأمن على الطيران العسكري في أجواء البوسنة والهرسك، حيث يرد بالفقرة ٤٣ أنه، ظهر من التقارير اليومية حدوث العديد من الانتهاكات الواضحة لنظام حظر تحليق الطائرات العسكرية ارتكبها طائرات كانت تسعى إلى تجنب الاكتشاف بواسطة أجهزة الرادار.

إن التسوية السياسية الشاملة لمشكلة البوسنة والهرسك، أمر ضروري. وتأكيد بلادي الجهود الدولية المبذولة في إطار المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا لهذا الغرض، كما يحيط وفد مصر علماً بمشروع الإطار الدستوري المقترن من الرئيسين المشاركين للمؤتمر، الذي قبلته حكومة البوسنة والهرسك من جانبها.

وفي هذا الإطار ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار النقاط التالية:

أولاً، ضرورة تحديد فترة زمنية محددة، أو حد أقصى لأمد المفاوضات الجارية بالمؤتمر في مجموعة العمل المعنية بمشكلة البوسنة والهرسك، يتم عنده رجوع الرئاسة المشتركة للمؤتمر إلى مجلس الأمن بالاستنتاجات التي خلصوا إليها؛ ثانياً، ترجمة مشروع التسوية الدستورية إلى واقع عملي، ومراعة عنصر السرعة في تنفيذ تلك التسوية الدستورية، حتى لا يتسبب الطرف المتعنت في إطالة أمد التفاوض كسباً لوقت لصالحه إلى أن يأتي وقت لا توجد فيه أغلبية شعب البوسنة المسلمين لكي يستفيدوا من تطبيق المشروع المقترن للحل الدستوري؛ ثالثاً، أهمية تضمين مشروع الإطار الدستوري ما يكفل حق العودة الآمنة للمشردين والمطرودين إلى مناطقهم الأصلية وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

في الوقت الذي يرفع العالم مسألة احترام حقوق الإنسان على رأس سلم الاهتمامات الدولية، بربت على السطح دعوى "التطهير العرقي" البغيضة، التي يمارسها الصرب، والتي تعتبر، بحق، جريمة إبادة الجنس. إنها أبغى انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

إن وفد مصر يشارك المجتمع الدولي في إدانة هذه الممارسات الوحشية اللاإنسانية ويطلب بوقفها فورا تحت إشراف دولي دقيق.

بنظرة متخصصة إلى تطورات مشكلة البوسنة، يتضح أن "التنقية العرقية" ليست نتيجة للحرب الدائرة هناك بل هدفا أساسيا من أهدافها وسياسة ثابتة تدفع لاستمرارها. ولقد طالع وفد بلادي تقرير الأمين العام بالوثيقة S/24809 المتضمن استنتاجات المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في منطقة يوغوسلافيا السابقة، ويؤكد هذا التقرير ما يلي:

أولا، لا ريب في أن التطهير العرقي السائد بصورة أكبر في المناطق التي يحتلها الصرب يتصل بالأهداف السياسية الصربية، وأن الهدف النهائي لعمليات التنقية العرقية هو دمج المناطق التي يحتلها الصرب في البوسنة والهرسك في ما يسمى "صربيا الكبرى": ثانيا، إن عدم التوازن الواضح بين الأسلحة المتوافرة في أيدي الصرب وتلك المتوافرة لدى المسلمين في البوسنة والهرسك يسهم في تكثيف عمليات التطهير العرقي في المناطق الواقعة تحت السيطرة الصربية.

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم

بالنهاية عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

إن المأساة في يوغوسلافيا السابقة تمثل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة. لقد ولدت معاناة إنسانية هائلة لا يمكن قبولها. وتأكيد المجموعة الأوروبية تأييدها تاما الجهود الدؤوبة التي بذلها اللورد أوين والسيد فانس في المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا سابقا لتعزيز وقف الأعمال العدائية والتفاوض بشأن تسوية سلمية. وعلى الرغم من هذه الجهود لم تنفذ الأطراف العديدة من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر لندن، ولم تبد رغبة حقيقية في السلم.

إن المسؤولية الأساسية عن النزاع وما يتسم به من وحشية تقع على عاتق القيادة الحالية لصربيا، والصرب في البوسنة. وضحايا ما تقوم به كل الأطراف من أعمال هم بدرجة رئيسية السكان المسلمين في البوسنة والهرسك. ففي تحد لقرارات مجلس الأمن، قامت القوات الصربية في البوسنة والهرسك بحملة وحشية للعدوان العسكري، و "التطهير الإثني" واضطهاد وتعذيب المدنيين. إن الهجمات المتتجدة في سراييفو تعتبر جزءا من الحملة المنهجية للاستيلاء على الأراضي والمدن.

إن المسؤولين عن كل هذه الجرائم المرتكبة ضد القوانين الإنسانية من جانب جميع الأطراف المختلفة سيحاسبون شخصيا عليها وسيقدمون إلى العدالة. وتحمل السلطات الصربية في بلغراد مسؤولية متساوية عن إذكاء لهيب الصراع وعدم استخدام نفوذها الذي لا يشك فيه ومواردها لكيج جماح هذا الصراع. إن المجموعة الأوروبية تدعى السلطات في كرواتيا إلى أن تمثل من جانبها لجميع قرارات مجلس الأمن وأن تتعاون بحسن نية مع عملية السلم لأنها تحمل نصيبا من المسؤولية عن الهجمات على السكان المسلمين.

ويروع المجموعة الأوروبية الاحتياز والاغتصاب المنظم للنساء المسلمات، وهي تدين إدانة قوية للأعمال الوحشية التي تجل عن الوصف، التي تشكل جزءا من استراتيجية متعمدة لإرهاب المسلمين في البوسنة والهرسك بغية تحقيق هدف "التطهير الإثني"، وطالبا بالإغلاق الفوري لكل معسكرات الاحتياز

وبصفة خاصة معسكرات النساء. كذلك يجب تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول الحر والآمن لمساعدة المحتجزين في المخيمات. وستنظر المجموعة الأوروبية دولها الأعضاء بعين العطف في المساعدات الإضافية التي يمكن تقديمها للضحايا. وقد قررت المجموعة الأوروبية أن ترسل على وجه السرعة وفداً للتحقيق وتقديم تقرير عاجل إلى وزراء الخارجية. وتطلب المجموعة الأوروبية إلى الأمم المتحدة أن تؤيد هذه البعثة.

وتكرر المجموعة الأوروبية أن المجتمع الدولي لن يقبل بحيازة الأراضي بالقوة. ولن يقبل بتقسيم البوسنة والهرسك أيضاً. وتأيد المجموعة الأوروبية تأييداً قوياً جهود الرئيسين المشاركيين للتوصل إلى تسوية دستورية على أساس المقترنات التي قدمها السفير أهيتساري والاعتراف المتبادل بالطابع الثنائي المتنوع للبوسنة والهرسك. وينبغي احترام وضمان حق مختلف المجموعات في البوسنة والهرسك في الوجود.

وتشيد المجموعة الأوروبية ببسالة وصمود قوات الأمم المتحدة للحماية وللذين يعملون في الجسر الجوي وبعثة المجموعة الأوروبية للمراقبة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجميع المنظمات الأخرى التي تضطلع بمهام الخطيرة لحفظ السلام وتوفير الإغاثة.

وفي مجال حفظ السلام فإن بلدان المجموعة الأوروبية ممثلة على نحو كبير في قوات الأمم المتحدة للحماية، فقد أرسلت ٥٠٠ جندي إلى البوسنة والهرسك بالإضافة إلى نحو ٥٠٠ جندي آخر موجودين في كرواتيا. وبموجب ترتيبات استثنائية لقوة تابعة للأمم المتحدة، فإن عملية حماية القوافل الإنسانية في البوسنة يتم تمويلها من جانب الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية؛ وتقدر المبالغ اللازمة لذلك بـ ٤٠٠ مليون دولار تقريباً. كذلك فإن المجموعة الأوروبية تدفع نصيبها المقرر الذي يبلغ ٣٢,١٥ في المائة من نفقات العمليات الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة.

وفي المجال الإنساني، تحتل المجموعة الأوروبية مرتبة أخرى مكان الصدارة. وتصل إسهامات المجموعة ودولها الأعضاء في الجهود الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة إلى ٦١٠ ملايين دولار أمريكي تقريباً. ويذهب قدر كبير من هذا المبلغ إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغير ذلك من الوكالات الإنسانية الدولية الأخرى. إن الجسر الجوي

إلى سراييفو الذي يشارك فيه عدد كبير من الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية كلف تلك الدول عدة ملايين من الدولارات. كذلك فإن أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة وفرت لهم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الملجأ.

ولا تزال الحاجة ماسة إلى المزيد من الموارد. إن مؤتمر الأمم المتحدة للتقييم، الذي انعقد في جنيف بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر أوضح أن خطر المأساة الإنسانية الكبرى في البوسنة في هذا الشتاء لا يزال قائماً. وهناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات لتوفير الحماية للمدنيين عن طريق تطوير المناطق الآمنة وتوفير الملجأ في الخارج لفائدة اللاجئين الضعيفة بصورة خاصة، وستواصل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الاستجابة بسخاء للمطالبات الإنسانية العاجلة وقد أعدت قوة عمل لهذا الغرض.

إن الأمة الصربية أمامها خيار واضح ووشيك الحدوث. إذا كان هناك تغيير جذري في السياسة وتعاون حقيقي في عملية السلم فإن صربيا ستعود تدريجياً إلى المجتمع الدولي. وتأييد المجموعة الأوروبية جهود القوى السياسية التي تحاول أن تبعد صربيا عن حافة الهاوية.

ومن ناحية أخرى، فإنه إذا ما استمر نظام بلغراد في سياساته الحالية، فإن المجتمع الدولي سيتخذ إجراءات أشد صرامة، بما في ذلك تشديد وتوسيع نطاق الجزاءات القائمة، ومنع المشاركة الصربية في أي هيئة دولية. ومن شأن ذلك أن يعزل صربيا عزلة كاملة لوقت طويل.

وسوف ترسل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء مراقبين للانتخابات المقبلة التي ستجري تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وستتخلص النتائج الملائمة إذا لم تسمح السلطات الحالية بتطبيق الإجراءات العادلة والمنصفة.

وتأييد المجموعة الأوروبية تمام التأييد للإجراءات التي اتخذت في اجتماع الأدربياتيك من جانب اتحاد أوروبا الغربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي لتنفيذ الجزاءات وحظر الأسلحة. وسوف تتخذ المجموعة ودولها الأعضاء المزيد من الخطوات للمساعدة في تشديد الرقابة على تنفيذ الجزاءات في نهر الدانوب. وهي تحت الدول المشاطئة على أن تضطلع بدورها الكامل في هذا الصدد.

وتدعو المجموعة الأوروبية إلى إيفاد المراقبين بسرعة إلى مناطق الحدود بين صربيا من ناحية والبوسنة والهرسك من الناحية الأخرى. وإزاء الانتهاكات العديدة لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨٦ (١٩٩٢) فإن المجموعة الأوروبية تعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبحث الحالة على ضوء الفقرة ٦ من منطوق ذلك القرار.

وترحب المجموعة الأوروبية بقرار الرئيسين المشاركين بعقد اجتماع على المستوى الوزاري للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي يوم ١٦ كانون الأول ديسمبر. وينبغي أن يناقش ذلك الاجتماع سلسلة من التدابير الضرورية، دعماً للرئيسين المشاركين، وذلك لتكييف الضغط على الأطراف من أجل إنهاء إراقة الدماء والتفاوض بجدية حول دستور البوسنة.

ومن الطبيعي أن يناقش ذلك الاجتماع طائفة من المشاكل الأخرى المنتشرة في سائر أنحاء يوغوسلافيا سابقاً. والآن أتطرق إلى اثنتين من هذه المشاكل.

أولاً، لا بد من استعادة الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو داخل صربيا. وعلى جميع الأطراف المعنية بكوسوفو، وخصوصاً صربيا، أن تمارس ضبط النفس؛ ولا بد من احترام حقوق الإنسان لأهالي كوسوفو. ثانياً، ترحب المجموعة الأوروبية بقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٥ (١٩٩٢) المتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والذي يأذن للأمين العام بأن ينشئ وجوداً لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في تلك الجمهورية.

وكما أوضحت، فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تقدم التزامات ضخمة للبوسنة والهرسك وإلى أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة. ونحن نفعل ذلك في صنع السلام من خلال المؤتمر الدولي المشترك بين المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة. ونفعل ذلك أيضاً في حفظ السلام من خلال بعثة الرصد التابعة للمجموعة الأوروبية ومساهماتنا بالقوات والأموال في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وأيضاً من خلال مساهماتنا في الوكالات الإنسانية، والجسر الجوي وحماية القوافل الإنسانية، وكذلك من خلال جهودنا لتعزيز الجزاءات كسلاح ضد السلطات الصربية. خلاصة القول أنتا نفعل الكثير، ونحن على استعداد لأن نفعل أكثر من ذلك.

في الحالات الصعبة مثل الحالة في يوغوسلافيا السابقة، يتquin علينا أن نتابر. وستستمر المجموعة الأوروبية في إيلاء الأولوية للوسائل السياسية بغية حسم الأزمة في يوغوسلافيا بيد أنه على ضوء خطورة هذه الحالة المأساوية، فإن المجموعة ليس أمامها من خيار سوى أن تعزز وتشارك في المزيد من المبادرات التي قد يضطر المجتمع الدولي إلى اتخاذها.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): لا تزال الأزمة في يوغوسلافيا سابقاً، وخصوصاً

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، تعرض للخطر بشكل كبير السلام والأمن الدوليين وتدعى إلى بالغ القلق. ومن الضروري للمحافل الدولية التي تعالج مشاكل يوغوسلافيا سابقاً أن تحقق نتائج ملموسة. فرغم مرور وقت طويل منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٧٧٠ (١٩٩٢) والقرار رقم ٧٧١ (١٩٩٢)، ورغم مرور أكثر من ٧٠ يوماً على انتهاء مؤتمر لندن الخاص بتسوية النزاع في أراضي يوغوسلافيا سابقاً، فإنه لم يطرأ أي تقدم ملحوظ نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالبوسنة والهرسك، ولا بتنفيذ منجزات مؤتمر لندن. وما زال شعب جمهورية البوسنة والهرسك يتعرض لحرب الإبادة الشاملة على أيدي القوات

الصربيّة والقوّات المدعومة من قبل صربّيا والجبل الأسود. وقد نتج عنها إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء وتشريد قسم كبير من مواطنيها بعيداً عن ديارهم وممتلكاتهم.

تليّبة لدعوة كريمة من حُكُومة خادم الحرمين الشرقيين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، عَقدت الدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي ٧ و ٨ جمادى الثانية ١٤١٣ هـ، الموافقين ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، من أجل تدارس تدهور الأوضاع في البوسنة والهرسك. ولقد اتّخذت منظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها هذه القرار ٦/١، الذي شجبت فيه تمادي صربّيا والجبل الأسود في تجاهل كافة القرارات الدوليّة في هذا الشأن وتعنت القيادة الصربية بالاستمرار في تحدي المجتمع الدولي وعدم امثاليّها لقرارات مؤتمر لندن. وطلبت من مجلس الأمن نشر قوات للأمم المتحدة على حدود البوسنة - صربّيا، والبوسنة - الجبل الأسود، لرصد ومنع وصول أي مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للقوّات العسكريّة وشبه العسكريّة الصربية. كما طلب القرار من الأمم المتحدة وغيرها النّظر على وجه السرعة في إقامة مناطق آمنة بالتنسيق الوثيق مع كافة الأطراف المعنية بالجهود الإنسانية القائمة في البوسنة والهرسك، مع مراعاة عدم القيام بأي شيء من شأنه تشجيع السياسة الصربية للتّطهير العرقي.

لقد قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الدولي ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد تقرير مفصّل عن الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا سابقاً. ولقد ذكر التقرير المقدم إلينا في الوثيقة S/24766 بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ما من شأنه أن النّزاع العسكري في البوسنة والهرسك، الذي يهدف إلى تحقيق التطهير الإثني، مسألة مثيرة للقلق بصفة خاصة وملحة للغاية. ويبدو للمجتمع الدولي الآن أن التطهير الإثني الجاري في البوسنة والهرسك على أيدي القوّات الصربية ليس نتيجة للحرب، بل إنه هدف من أهدافها. وبالفعل فإن مسلمي البوسنة والهرسك معرضون بالفعل للإبادة إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات معينة لإنقاذهم.

إن جمهورية البوسنة والهرسك دولة مستقلة ذات سيادة، بالإضافة إلى كونها عضوا في الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل أية دولة أخرى. وقد اتخذ مجلس الأمن أكثر من قرار يؤكد فيه حرصه على سلامة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك وسيادتها. وفي محاولة للحد من القتال، اتخذ المجلس عدة قرارات منها إعلان أجواء البوسنة والهرسك منطقة محظورة لعمليات الطيران الحربي، ووضع المدفعية الثقيلة تحت الرقابة الدولية، وإطلاق سراح كافة الأسرى والمحتجزين، وإغلاق معسكرات الاعتقال، وإنفاء سياسة التطهير العرقي. لكن من المؤسف أن نرى عدم تنفيذ هذه القرارات، بل وخرق حظر الطيران الحربي وعدم وصول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى مواطني البوسنة والهرسك. وكل هذا يمثل انتهاكا خطيرا لمبادئ وأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الواقع العملي قد أثبت أن قرار مجلس الأمن رقم ٧١٣ (١٩٩٢) القاضي بفرض حظر السلاح على جمهوريات يوغوسلافيا سابقا لا يخدم شعب البوسنة والهرسك، لأن الصرب ورثوا ترسانة الأسلحة الفتاكه الموجودة لديهم، وبالتالي فإن حظر السلاح المفروض على جمهوريات يوغوسلافيا السابقة لا يؤثر إلا على الطرف المعتمد عليه، ولهذا فإن تطبيق قرار مجلس الأمن بشأن حظر السلاح قد أدى إلى أكبر الضرر بشعب البوسنة والهرسك ووقف دون تمكينهم من دفاعهم عن أنفسهم.

إن المملكة العربية السعودية ترى ضرورة العمل في إطار الشرعية الدولية لمساعدة حكومة جمهورية البوسنة والهرسك في ممارسة حقها المشروع في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس إعمالا بحكم المادة ٥١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وإننا نطالب المجتمع الدولي بتوفير كل الدعم لتمكين حكومة البوسنة والهرسك من ممارسة هذا الحق سواء كان الدعم ماديا أو عسكريا أو معنويأ. وهذا يتطلب استثناء جمهورية البوسنة والهرسك من حظر مبيعات الأسلحة الذي لم يفرض أساسا إلا من أجل حماية شعب البوسنة والهرسك من العدوان الصربي البشع المستمر ضدتهم. ونحن نطالب مجلس الأمن بأن يقوم بمراجعة سريعة للوضع في البوسنة والهرسك من حيث تنفيذ قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) فضلا عن الالتزامات التي توصل إليها مؤتمر لندن.

إن خطورة الوضع في البوسنة والهرسك تتطلب ضرورة قيام الجمعية العامة ومجلس الأمن بعمل عاجل وفعال، استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية إحلال السلام في هذه الجمهورية واحتواء الأزمة والحيلولة دون انتشارها إلى سائر أجزاء يوغوسلافيا السابقة ومنع تفجرها قبل أن تتحول إلى مواجهة إقليمية. لقد نجح مجلس الأمن بشكل واضح في تثبيت دعائم السلام في مناطق عديدة في العالم وخاصة من خلال بلورة مفهوم الأمن الجماعي الذي يعطي لقرارات المجلس مصداقية في جعل قراراته نافذة وواجبة التطبيق. والأمل أن يكون الأمر كذلك في البوسنة والهرسك حتى يتمتع هذا الشعب بحقه الإنساني في الحياة في وطنه بسلام واستقرار.

السيد حسن (السودان): ونحن نناقش اليوم الحالة في البوسنة والهرسك نجد أنفسنا في موقف محزن ومخجل تجاه عمليات الإبادة الجارية في البوسنة والهرسك، وتجاه المذابح والاعتداءات الصربية غير الإنسانية التي ما زالت مستمرة حتى الآن. إن قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٢/٤٦ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ وقرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك كانت واضحة وصريرة في مضمونها لوقف الاعتداءات الصربية والبحث عن حل سلمي لمسألة البوسنة والهرسك. ولكن رغم كل القرارات الصادرة من هذه المنظمة، هل توقفت مجازر المدنيين في البوسنة والهرسك؟ هل توقفت الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك؟ الإجابة قطعاً بالنفي.

إن التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام (A/47/747) المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "الحالة في البوسنة والهرسك" يوضح بجلاء وبكل الأسف أن الحالة في البوسنة والهرسك ما زالت تتردى يوماً بعد يوم مما يؤكد صلف وغطرسة القوات الصربية وتماديها في تجاهل وتحدي قرارات المنظمة، والضرب بها عرض الحائط، مما يضع مصداقية هذه المنظمة عرضة للتساؤل.

رغم كل القرارات الصادرة من هذه المنظمة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، فإن الأخبار ما زالت ترد عن مواصلة انتهاكات القوات الصربية لحقوق الإنسان متمثلة في تزايد عمليات التطهير العرقي والديني، وإجبار سكان سراييفو على مغادرة المدينة واغتصاب النساء، ومنع إيوال إغاثة للمحتاجين،

وتهديد أمن قوة الأمم المتحدة للحماية والقائمين بأمر الإغاثة، وقطع الكهرباء والماء عن مدينة سراييفو في هذا الشتاء القارص. إن التقريرين اللذين أعدهما المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (A/47/418) و(A/47/635) يؤكدان أن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان تحدث في شتى أنحاء إقليم البوسنة والهرسك وخاصة وسط السكان المسلمين حيث توصف بأنها مأساوية. ويخلص المقرر الخاص إلى أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فورية متعددة لوضع حد لهذه التجاوزات غير الإنسانية.

إن الاستجابة الدولية لبرنامج العمل والنداء الموجه للحصول على التمويل اللازم لتفطية الاحتياجات الإنسانية في البوسنة والهرسك، لم تكن على المستوى المطلوب. وما زال هناك نقص كبير في تمويل البرامج والأنشطة المقترحة من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ونحن نعتقد أن تفطية هذا النقص الكبير لكفالة بتقليل حجم المأساة الإنسانية في البوسنة والهرسك. كما نرى أن فتح المزيد من المطارات لرحلات الإغاثة الإنسانية الدولية من شأنه أن يقلل من نتائج هذه الكارثة.

إن وفد بلادي يرى أن الضرورة تقتضي استثناء البوسنة والهرسك من قرار حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة، والسماح للبوسنة والهرسك باستيراد الأسلحة للدفاع عن نفسها. إن قرار حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة، وإن كان قراراً يبدو مبرراً في ظاهره، إلا أنه في الحقيقة يمكن القوات الصربية من فرض تفوّقها حيث أنها تنتج محلياً كل أنواع الأسلحة التي تقاتل بها بينما لا يملك المسلمون البوسنيون إلا ما يردد إليهم من سلاح أصبح معذوماً تماماً بعد قرار الحظر. ولقد أكد مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته الاستثنائية السادسة، التي عقدت مؤخراً بجدة، المملكة العربية السعودية، الدعوة لاستثناء البوسنة والهرسك من حظر إرسال السلاح المفروض على يوغوسلافيا سابقاً. ونحن نرى أن مثل هذا الإجراء من شأنه ردع المعتدلين الصرب وبالتالي وقف عدوائهم غير الإنساني.

نحن نرى أن مجلس الأمن - وهو المنوط به حفظ الأمن والسلم الدوليين - مطالب بأن يعطي الضوء الأخضر لاستعمال كل الإجراءات الضرورية لوضع حد للعدوان الصربي ولا تهاك حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. إن البوسنة والهرسك دولة مستقلة ذات سيادة وعضو بهذه المنظمة، ولا بد من وضع حد لإراقة الدماء فيها ولمنع انتشار النزاع إلى مناطق أخرى. ولقد أثبت مجلس الأمن مقدرته في حالات أخرى وأرسل من القوات ما حفظ الأمن والسلم في مناطق عديدة. فلماذا لا يصدر مجلس الأمن مثل هذه القرارات على البوسنة والهرسك؟ إن السكوت عن الإجابة على هذا السؤال يترك مجالاً لافتراض بأن الامتناع عن إرسال قوات للبوسنة والهرسك هدفه قطع الطريق على نشوء دولة إسلامية في أوروبا، وإن مثل هذا الموقف يتطلب لفت نظر المجتمع الدولي إلى وضع الأقليات المسلمة في العالم، والتهديد الماثل أمامها والتحرش بها بإلغاء وطمس حضارتها وتراثها. إن مثل هذا الواقع المرفوض يستدعي من المجتمع الدولي ومؤسساته الدولية شجاعة في المصارحة وشجاعة في المجابهة أيضاً. إن مشكلة البوسنة والهرسك مسؤولية تاريخية وصرخة ضمير تفرض على هذه المنظمة تحملها كمسؤولية تاريخية، وعليها أن تتخذ من القرارات ما يوازي هذه المسؤولية وعظمها.

ونحن إذ نتطلع للجد الذي نرى فيه السلام وقد حل بالبوسنة والهرسك، نتطلع أيضاً إلى اليوم الذي يلقى فيه مرتكبو هذه الجرائم البشعة العقاب الرادع الذي يستحقونه لما ارتكبوا في حق الإنسانية من جرائم، ولكي يكونوا عذة لكل من ينكر في ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة في حق المستضعفين.

إن مشروع القرار المتوقع تقادمه حول هذا البد يحظى بكل تأييدنا ودعمنا، ونعتقد بأنه يحتوي على كل ما يمكن أن يساعد في الحفاظ على سيادة ووحدة أراضي البوسنة والهرسك ويعيد الأمن والسلام والاستقرار لهذه المنطقة. ونناشد الدول الأعضاء دعم مشروع القرار هذا وتأييده.

السيد حق (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): إذ نتداول بشأن هذه المسألة اليوم،

يستمر العدوان والهجوم الصربي على البوسنة والهرسك بلا هوادة في أشهر الشتاء القارس. بل حتى من هذه اللحظة ما زال السلب والنهب والقتل وجميع أشكال الفظائع مستمرة بلا انقطاع ضد شعب البوسنة ولا سيما ضد الأقليات المسلمة لقد ازداد العدوان الوحشي لدرجة أن المناطق المدنية في سراييفو أصبحت الآن هدفاً يتحمل وطأة أسوأ قصف شهدته المدينة المحاصرة منذ اندلاع الحرب. ويبدو أن الزخم قد ازداد بعد فترة قصيرة من اعتماد قرار مجلس الأمن في الشهر الماضي لأحكام الجزاءات على صربيا. ويبدو واضحًا أن الصرب لم يتأثروا بالجزاءات، ومن المرجح وبالتالي أنهم لن يتزموا بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

لقد استولت صربيا بالفعل على أكثر من ٧٠ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك وهي الآن على وشك اجتياح سراييفو. وستكون مأساة تامة حقاً إذا ما تقاعسنا عن التصرف بحسم، حتى في هذا الوقت المتأخر الذي تمعن فيه صربيا على نحو مطلق العنان في سياستها التوسعية، التي تهدف في نهاية المطاف إلى احتلال سراييفو واستمرار غزوها للبوسنة والهرسك وتؤمن بنغلاديش إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة، التي تصرفت بتلك الوحدة والجسم أثناء حرب الخليج، يمكنها أن تظهر مرة أخرى الإرادة السياسية المطلوبة لإنقاذ قرارها وعكس اتجاه العدوان الصربي. ولا يمكن لبنغلاديش أن تقبل الاستيلاء على أي إقليم بالقوة في أي مكان. ولذا، لا بد لأي حل أن يضمن سيادة واستقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

ونشعر ببالغ القلق حيال تردي الحالة المأساوية في ذلك البلد. إن استياء شعب بنغلاديش قد اتضح بجلاء في القرار الذي اعتمدته برلماننا والذي يدين بلا لبس أو غموض العدوان الذي لم يسبق استفزاز على البوسنة. القرار، الذي أشرت إليه آننا حثنا، نحن في الأمم المتحدة، على أن نعتمد على وجه السرعة تدابير ملائمة لوضع حد للفظائع الصربية التي ترتكب ضد الرجال والنساء والأطفال في البوسنة.

لقد أوضحنا موافقنا من قبل في مجلس الأمن وكذلك في الجمعية العامة. ولا بد من إرسال إشارة قوية إلى الصرب لإطلاق سراح كل السجناء والمحتجزين من مخيمات الاعتقال وإزالة كل هذه المخيمات فورا.

يجب إرغام صربيا على إدراك أن اتباع سياسة "التطهير الإثني" يشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٨٤، وأنها، من ثم، مسؤولة عن جرائمها المترفة في حق الإنسانية.

من الواضح على نحو يثير الألم والأسى أن جميع قراراتنا قد فشلت حتى الآن في إثناء الصربي عن نزعتهم التوسعية وعن سياسة "التطهير الإثني". والقرار الذي قضى بفرض حظر السلاح على يوغوسلافيا السابقة كان يستهدف بكل وضوح ردع المعتمدي. غير أن أثره على ضحايا العدوان كان مدمرًا بالنظر إلى أن الصربي مسلحون تسليحًا كثيفاً، وأن الأسلحة والذخيرة ما زالت تتدفق إليهم في انتهاء الحظر. وخللت الأقلية البوسنية أهدافاً مستضعفة لأعمال العدوان. وتقتضي الحيلولة دون إبادة هذه الأقلية السماح لها بممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد عدوها، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعلم مرة أخرى اعتقدنا الجازم بوجوب الرفع الجزئي والانتقائي لحظر السلاح، الوارد في قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩١)، من أجل تمكين أبناء البوسنة من الدفاع عن أنفسهم وردع الصربي عن مواصلة سياستهم التوسعية. ونرى أن هذه خطوة أولى لا غنى عنها لردع المعتمدي وإيقاعه بالسعى إلى إيجاد تسوية سياسية تفاوضية.

إننا نعتقد أن هناك شعوراً واسعاً بالطريق بين أعضاء الجمعية العامة يجده اتباع نهج أكثر حزماً لردع الصربي عن مواصلة المذايحة التي يرتكبونها ضد أبناء البوسنة. والنكوص عن اتخاذ خطوات فعالة في هذه المرحلة من شأنه أن يسبب تفاقم الحالة وأن يؤدي إلى امتداد الصراع جنوباً إلى مقدونيا وكوسوفو. ولذا يرى وفدي أن الوقت قد حان للنظر بشكل جاد في اتخاذ تدابير إنسانية لوقف العدوان الصربي في المناطق التي يحتلها الصربي بالبوسنة؛ وإغفال الحدود الصربيّة مع البوسنة؛ ولوقف تدفق الأسلحة وأشكال الدعم الأخرى؛ وإنفاذ الحظر على تحليق الطائرات الصربيّة، بما في ذلك تحليق طائرات الهليكوبتر العسكرية؛ ولكفالة الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن.

لقد حان الوقت كيما ننعم بالنظر الجاد فيما إذا كان لنا خيار آخر غير اتخاذ قرار قوي وفعال وتنفيذه بعزم وإصرار. فإذا أردنا أن ننقذ الأقلية، بما فيها مسلمو البوسنة ذاتها، فيجب علينا أن نقوم بعمل حاسم وفوري، وإن إيماناً بالأمم المتحدة، هذه المؤسسة العظمى، سيضعف ويختبو مع تزايد

البؤس والشقاء في البوسنة. وإذا ما كان لنا أن نُنشط ثقتنا في هذه المؤسسة وفي أنفسنا، بوصفنا مجتمع الأمم ذا الضمير اليقظ قادر على القيام بعمل سريع وفعال في أوقات الأزمات، فيجب علينا أن ننهي على وجه السرعة هذه المأساة الإنسانية المفعمة بالألم والمعاناة. ويعتقد وفدي أن المناقشة الحالية في الجمعية العامة ستتوج باتخاذ تدابير فعالة لوقف هذه الكارثة، وهو هدف ظل تحقيقه مستعصيا علينا حتى الآن. فلنحرص على أن لا تضيع منا هذه الفرصة القيمة.

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما الذي يحتاجه المجتمع الدولي

ليصبح مرهف الإحساس إزاء القصص المرعبة عن الأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الصربية ضد أبناء البوسنة والهرسك؟ أفلیست لنا عيون نرى أو نقرأ بها ما يعجز عنه الوصف من جرائم تتزايد أوجه تماثلها مع الوحشية الهمجية التي تعرض علينا وسائل الإعلام المرئية والمسموعة صورها يوميا، وهي جرائم تحدث في قلب أوروبا المتحضر في القرن العشرين؟

فأين روحك يا أوروبا؟ ومتى سيسنون ضميرك؟ ألم يعلمك التاريخ شيئاً؟ وأي درس تعلمتيه من حرقنا النازية؛ أم هل أصبحت تستمتعين بتلقي اللوم؟ فلتذكري إذن أن هذه المرة لن يتهمك بضعة ملايين من اليهود، فالأمر يتعلق هنا ببليون مسلم سيعتبرونك مسؤولة عما يحدث لأشقائهم وشقيقاتهم في البوسنة، ما لم تقرري، بطبيعة الحال، أن تتحملين مسؤولياتك تحملها جادا.

عزيزي أوروبا، هل ترضين أن تكوني قوة من الدرجة الثانية؟ ذلك أنت إذا أردت أن يعتبروك عظيمة حقا، فيجب أن تكون أفعالك أبلغ وقعا من كلماتك. لقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، بالعمل الذي تقوم به من جانب واحد لمساعدة الشعب الصومالي، معنى العظمة الحقيقة. ونحن جميعا ممتنون لهم للبادرة التي قاموا بها. والآن حان دورك يا أوروبا كيما تظهري عظمتك للعالم ببذل قصارى جهودك لجسم المشكلة اليوغوسلافية والخروج من الوحل الذي أوقعها فيه الصراع.

لقد سمح المجتمع الدولي - لفترة طالت للغاية - باستمرار المعاناة الإنسانية الناجمة عن العدوان الذي شنته صربيا والجبل الأسود عن طريق عملائها من القوميين الصرب ضد شعب البوسنة والهرسك بهدف "التطهير الإثني". وقد سبب هذا الإهمال قدرًا هائلا من الألم والمعاناة، وأثار مشاعر عميقية من القلق واليأس في صفوف المجتمع الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

وقد أعلنت جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية موقفها من الحالة في البوسنة بوضوح وجلاء في محافل شتى. إلا أنها نفت هذه الفرصة لنؤكد موقفنا مرة أخرى لأننا نشعر بازداج متزايد إزاء الافتقار الفعلي لأي عمل فعال يرمي إلى وقف الأعمال الوحشية التي يرتكبها الصرب ضد شعب البوسنة والهرسك. إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص ملتزمان بحماية كل دولة عضو في الأمم المتحدة ضد العدوان الوحشي. وينبغي ألا ننسى أن البوسنة والهرسك، شأنها شأن سلوفينيا وكرواتيا، دولة مستقلة. إن الدول الثلاث مستقلة لأن تلك هي إرادة شعوبها، وقد أكدنا نحن في صفوف المجتمع الدولي تطلعات شعوبها بقبولها أعضاء في هذه المنظمة.

إن المنظمة تتحمل، بقبولها البوسنة والهرسك دولة عضوا فيها، مسؤولية أخلاقية عن ضمان سيادتها وسلامتها الإقليمية. والأمم المتحدة لا يسعها، بل لا يجوز لها، أن تتخذ موقفا وكأنها متفرج لا مبال بما يحدث في البوسنة. إن ما يجري في البوسنة ليس، كما يريد لنا بعض زملائنا أن يعتقد، حرباً أهلية؛ إنه ليس أقل من حرب عدوانية تدعمها سلطات بلغراد وتحرض عليها.

لقد آن الأوان لمجلس الأمن كي يعمل باسم المجتمع الدولي ويثبت خطأ الجماهير المسلمة غير المثقفة في اعتقادها بوجود معيار مزدوج تعالج الأمم المتحدة العدوان به. فالانطباع هو أن الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، لا يبذلان الجهد الكافي لوقف العدوان على البوسنة والهرسك. ومن الصحيح أن المجلس يكرس وقتا طويلا للمسألة. إلا أن الكثيرين يرون أنه فشل في معالجة القضية الأساسية، وهي العدوان. ومعظم القرارات التي اتخذتها المجلس تتناول الجانب الإنساني للمشكلة، الذي لا يشكّل، بالرغم من أهميته الكبيرة، جوهرها. ولم يعالج المجلس بفعالية القضية الرئيسية لعدوان صربيا والجبل الأسود على شعب البوسنة والهرسك.

ووفد بلدي، مثله مثل وفود كثيرة غيره، يرى أن الوقت حان لمجلس الأمن لكي يسمح باستخدام كل الوسائل الضرورية من جانب الدول الأعضاء، بالتعاون مع حكومة البوسنة والهرسك، لوضع حد للعدوان الصربي. وأي مزيد من التردد ستترتب عليه عواقب خطيرة على السلم والأمن في البلقان وعلى السلم والأمن الدوليين، حيث أن الصرب لن يتورعوا عن نشر إرهابهم إلى مقدونيا وكوسوفو وسنجد وفويغودين، مما يذكي النيران تلقائيا في جميع أرجاء جنوب شرقى أوروبا.

ويشجعنا أن نسمع أن أعضاء مجلس الأمن الذين عارضوا في السابق معارضته قوية التنفيذ الإجباري لحظر الطيران في منطقة من البوسنة والهرسك يستخدمون الصرب فيها طائرات مقاتلة لإبادة الشعب، أصبحوا على استعداد الآن لقبول تدابير الإنفاذ. ونأمل ألا يمر وقت طويل قبل أن يدركوا أن الوقت على وشك الانتهاء وأن الحيرة التي وقع فيها العالم اليوم ليست حول ما إذا كان يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم القوة، وإنما متى وكيف يستخدمها بحيث تفرض السلام بأقل تكلفة في الأرواح.

لقد أصبح استخدام القوة لوقف العدوان ضرورة، حيث أنه تجلى بصورة متزايدة أن المناشدات الداعية إلى إجراء مفاوضات سلمية وإلى حفظ السلام الحذر والى تقديم المساعدات الإنسانية المحدودة لن تحل أية مشكلة في أراضي يوغوسلافيا السابقة. بل على النقيض من ذلك، فقد أساء الجانب الصربي استخدام حسن نية المفاوضين الدوليين، محققا معظم أهدافه العسكرية في العدوان على البوسنة والهرسك.

ويؤيد وفد بلدي تمام التأييد المنشادات المتكررة الصادرة عن رئيس البوسنة والهرسك للسماح لبلده بالدفاع عن نفسه، ونؤيد فكرة الرفع الجزئي والانتقائي لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على يوغوسلافيا السابقة بمقتضى قراره ٧١٣ (١٩٩١). ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن من واجب المجلس أن يرفع حظر الأسلحة لتمكين دولة البوسنة والهرسك من استيراد الأسلحة الثقيلة التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها.

من الصحيح أن حظر بيع الأسلحة يساهم في معظم الحالات في تخفيف حدة الصراع بينما يشجع بيع الأسلحة على إذكاء حدته. إلا أنه في حالة العدوان القائم في البوسنة والهرسك، حيث يتتفوق المعتمد بسلحه على الضحية، فإن السماح باستيراد الأسلحة لا بد أن يكون له أثر إيجابي على معنويات الضحية وأن يشكل ردعًا للمعتدي، خاصة وأننا مقتنعون بأن المعتمدين الصربيين لا يريدون تسوية المسألة على مائدة المفاوضات.

وما سمعناه أثناء هذه المناقشة يقنعنا كذلك بأن هدف المعتمدي الصربي هو تصفية المسلمين من البوسنة والهرسك بأي ثمن. ولهذا يجب ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن الصرب سيفهمون لغة المفاوضات المتعدنة. فاللغة الوحيدة التي يفهمونها هي لغة القوة. لذلك يجب أن نتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية لاتخاذ القرارات تحقيقاً لهذا الهدف. فلن يوجد لدى الصرب حافز لإيجاد حل سلمي للمشكلة إلا إذا أدركوا أن أهدافهم لن تتحقق بالقوة.

واللغة الوحيدة التي يفهمها الأشقياء والمعتدون هي القوة الغاشمة. ولما كان من الواضح أن من لديهم القوة على ردع العدوان عن طريق التدخل العسكري الضخم يفتقرن إلى الإرادة السياسية للعمل، أفلًا يكون من مسؤولية المجلس الأدبية ومن واجبه أن يعطي ضحية العدوان فرصة للدفاع عن نفسها؟ لا يحق لنا أن نساوي بين المعتمدي وضحيته، وبخاصة عندما تكون جميعاً متتفقين على أن المعتمدي هو الطرف الحائز للأسلحة الثقيلة. ما هو التبرير الأدبي الذي يحتاج به مجلس الأمن، وهو الجهاز المكلف بصيانة السلم والأمن الذي يفترض أنه يحمي الضعفاء من الأقوياء، لمنع ضحايا العدوان الضعفاء من ممارسة حق الدفاع عن أنفسهم، لا سيما وأن المجلس يفتقر إلى الإرادة السياسية لمساعدتهم؟

باسم أبطال البوسنة والهرسك الذين ماتوا ويموتون، وباسم شهداء البوسنة والهرسك في المستقبل، وباسم الأطفال الصغار والنساء واليتامى والأرامل في البوسنة والهرسك، وباسم كل من يعاني أديبا بسبب عجزه عن التخفيف من محة أشقائه وشقيقاته في البوسنة والهرسك وباسم كل من يجب علينا أن نتكرم دفاعاً عنهم لأنه لا يمكن سماع أصواتهم، نحث مجلس الأمن ونناشد أنه يرفع حظر الأسلحة عن دولة البوسنة والهرسك دون إبطاء. ونطلب كذلك من يمكّنهم أن يقدموا المساعدة الواجبة، التي ستعين مواطنينا البوسنة على ردع العدوان الصربي، أن يعجلوا بذلك.

وختاماً، لا بد أن نذكر أن وقت عمل هذه الهيئة الموقرة يشرف على النفاذ. وقد أزفت الساعة الحاسمة، ولهذا يجب علينا أن نتخذ قرارات تمنع التاريخ من أن يصدر حكماً قاسياً علينا. إن مصداقية الأمم المتحدة رهن الاختبار. لقد سمحنا منذ أكثر من ستة أشهر للصرب بقتل المسلمين البوسنيين والکروات. وهناك حرب ضروس مستمرة في البوسنة والهرسك تنذر نيرانها بالانتشار في الأجزاء الأخرى من يوغوسلافيا السابقة، كل ذلك بسبب رغبة الصرب في إقليم صربي متخاصم نقى. لقد آن الأوان لتبعث الجمعية رسالة حازمة لا لبس فيها إلى الصرب بأن صبر المجتمع الدولي نفذ، عن طريق دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير تردع الصرب عن الانحراف في سلوكهم العدوانى وتعطى ولاية واضحة لإنفاذ تلك التدابير بكل الوسائل، بما فيها استخدام القوة. ونناشد جميع الأعضاء أن يؤيدوا مشروع القرار الذي سيعرض في نهاية مناقشتنا لهذه المسألة.

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك وفدي في هذه المناقشة في الجمعية العامة للإعراب مرة ثانية عن استنكار تركيا والإحباط الذي تشعر به إزاء التروي المستمر للحالة في البوسنة والهرسك.

في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ قام وفدي، إلى جانب أعضاء آخرين في منظمة المؤتمر الإسلامي، باتخاذ ما يلزم إضافة بند جديد إلى جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك. وإثر موافقة مكتب الجمعية العامة على طلباً، انعقدت الجمعية في الأسبوع التالي واتخذت، بعد مناقشة مستفيضة، القرار ٢٤٢/٤٦ بأغلبية ساحقة.

في ذلك الوقت، راودنا الأمل في أن أولئك الذين يشنون حرب إبادة إجرامية ضد البوسنيين العزل قد يصفون إلى الصوت الجماعي للمجتمع الدولي فيتوقفون. غير أن تلك الآمال خابت. بل إن المعذبين الصرب يسعون إلى تحقيق أهدافهم بوحشية أكبر.

بعد مرور أربعة أشهر على مناقشتنا الأولى في دورة الجمعية هذه، يتم تجاهل نداءاتنا الواردة في القرار ٢٤٢/٤٦ تجاهلاً كاملاً. وما زال مجلس الأمن يتعرض للتحدي وعدم الانصياع لقراراته. ولا معنى للتعميدات التي أصدرتها بلغراد وأتباعها في البوسنة في مؤتمر لندن، ولا يتم التفاوض بشأن وقف إطلاق النار إلا ليُخرج في غضون ساعات. ويجري انتهاك مبادئ الميثاق، المتعلقة بعدم استخدام القوة لتسوية الخلافات، بمنأى عن العقاب، إذ يستهدف المسلحون الصربيون المدنيين العزل في حربهم العدوانية الخسيسة. وترتکب الجرائم البشعة في تجاهل تام للقانون الإنساني الدولي. ويجري تنفيذ "التطهير العرقي" في شكل حرب إبادة شاملة.

ويقع كل هذا تحت سمع وبصر الجميع. ووسائل الإعلام موجودة هناك لتغطيتها. وتتوارد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة هناك لتسجيل جميع القذائف الصربية التي تصب على مدينة سراييفو التاريخية وسكانها التعساء. وقام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بتوثيق الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يرتكبها الصرب في البوسنة والهرسك. ونحن نعرف كلنا من هم المعذبون ومن هم الضحايا. مع ذلك، يبدو أننا عاجزون عن إيقاف المجازرة أو تخفيف معاناة البشر. فكيف يحدث هذا الأمر؟ لقد أجرينا مناقشة مطولة، في بداية هذه الدورة، بشأن "خطة للسلام" (A/47/277). وأدلت وفود كثيرة

بيانات من على هذا المنبر معربة عن آرائها بشأن دور الأمم المتحدة في المستقبل في إرساء النظام العالمي الجديد. فهل كان كل ذلك مهارات؟ وهل بوسعنا ألا نفعل من أجل البوسنيين أكثر من التحسن عاجزين وتوفير المساعدة الإنسانية للتحفيظ من وخر ضمائرنا؟ إن الإجراء القوي المتخذ في الصومال ينبغي أن يمثل نموذجاً يحتذى لمسار عملنا في المستقبل في البوسنة والهرسك.

لقد رأت تركيا، منذ بداية هذه الأزمة، أن الإجراء الدولي الحاسم أساساً لوقف العدوان. وقد طرحت حكومة بلدي خطة منذ حزيران/يونيه الماضي تتلوى القيام بعمل عسكري محدود لإحلال السلام والسامح بالتوصل إلى تسوية تفاوضية. وتقدمنا بالعديد من النداءات إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات حازمة. واتخذنا إجراءات فردية وجماعية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة المؤتمر الإسلامي لإنهاء الكابوس البوسني. وأشارنا إلى استعدادنا تقديم إسهام عسكري كبير في أي إجراء إنفاذياً قد تقوم به الأمم المتحدة. وقدمنا إمدادات إغاثة للبوسنيين عن طريق البحر والجو وضفتنا على مواردنا لمساعدة الآلاف من البوسنيين الذين وقعوا ضحية "التطهير العرقي". ومؤخراً بادرت تركيا برعاية مؤتمر وزراء خارجية البلقان والبلدان الإقليمية عقد في اسطنبول، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، حيث نظرت البلدان المشتركة في المؤتمر في الحالة في البوسنة والهرسك وأكّدت على خطير امتداد الصراع إلى المناطق المتاخمة من يوغوسلافيا السابقة وإلى ما يتتجاوزها.

وفي هذا المضمار، نرحب باعتماد مجلس الأمن القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) الذي يسمح بوزع قوات الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا. ويحدوتنا الأمل في أن تحل جمهورية مقدونيا قريباً مكانها المشروع في الأمم المتحدة، أخيراً، دعت حكومة بلدي لجنة حقوق الإنسان إلى النظر في حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، وعقدت اللجنة دورتها الاستثنائية الثانية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر.

ولسوء الحظ، لم تؤد كل هذه الأعمال إلى النتيجة المرغوبة، والحالة في البوسنة والهرسك مستمرة في التدهور. وقد آن الأوان لأن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ قرار يبعث رسالة واضحة إلى بلغراد وعملاها بأننا عقدنا العزم على إيقاف هذه الحرب المريعة وأننا سنحث مجلس الأمن على اتخاذ ما يلزم من إجراءات ملموسة لضمان احترام القانون الدولي.

لقد شارك وفدي بنشاط في إعداد مشروع القرار المعروض علينا الذي نأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء. والعناصر الواردة في مشروع القرار تمثل الحد الأدنى المطلوب لاستعادة المصداقية المهدلة لمنظمتنا.

ومن حقنا أن ننتظر من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته وأن ينفذ قراراته وذلك حتى يضمن وضع حد للعدوان الصربي. وإذا تعذر القيام بهذا، فيجب تخلص البوسنيين من القيود المفروضة على حقوقهم المتصل في الدفاع عن أنفسهم. ويجب السماح لهم بالحصول على الأسلحة التي يحتاجون إليها حاجة ماسة. ويجب الحيلولة دون استمرار الانتهاك الصارخ لحظر الطيران الذي فرضه القرار ٧٨١ (١٩٩٢). وبعد مئات الانتهاكات التي أصبحت روتينية، آن الأوان لمجلس الأمن كي يضطلع بالتزامه بتنفيذ هذا القرار باتخاذ إجراءات فعالة. وينبغي تحذير مجرمي الحرب الصربيين بأننا سنحاسبهم على أفعالهم الرهيبة. ويجب توفير مناطق مشمولة بالحماية العسكرية للبوسنيين المنكرين يمكنهم أن يجدوا فيها مأوى مؤقتا دون الاضطرار إلى التخلص من ديار أجدادهم.

والقرار الذي ننتظر فيه هو الحد الأدنى الذي يمكننا قبوله، نظرا لخطورة الحالة والحجم الهائل للانتهاكات الصربية. وإن محاولة تمييع أو تخفيف أي حكم من أحكامه ستكون خيانة للبوسنيين وإساءة للأمم المتحدة.

إن ما يقع الآن من أعمال في يوغوسلافيا السابقة يذكر بما وقع في أنحاء مختلفة من العالم في الثلثينات. ولقد أخفقت عصبة الأمم في معالجة تلك الأزمات. والدول التي كان بإمكانها إيقاف التسوس انتهت سياسة تهدئة النظم الشمولية، وكانت النتيجة اندلاع حرب عالمية. يجب أن تستخلص العبر من التاريخ وأن تتصرف بشجاعة وعزز، وإن كل آمالنا الكبرى بإنهاء الحرب الباردة ستترافق في حروب عدوانية جديدة في مناطق أخرى من العالم. إن الأمم المتحدة جهاز دينامي قادر على القيام بمبادرات نشطة وإجراءات قوية، ومتروك لأعضاء الأمم المتحدة، وخاصة أعضاء مجلس الأمن، استخدام الأمم المتحدة لصيانة السلام وحفظ الكرامة في البوسنة وفي بقية أرجاء العالم. وهذه مسؤولية تاريخية يجب ألا تتصل منها أي دولة عضو.

السيد ياكوفيديس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توافق قبرص موافقة كاملة على الآراء التي أعرب عنها المتكلمون السابقون أثناء هذه المناقشة الهامة بشأن خطورة الحالة وال الحاجة إلى اتخاذ إجراء علاجي، تماماً كما أكدنا في بياننا الذي ألقيناه في ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام، وكذلك في مناسبات أخرى. إن أهمية هذه المناقشة وحسن توقيتها، على أساس تقرير الأمين العام (A/47/747)، غنيان عن البيان. وفي نفس اللحظة التي نتكلم فيها في هذا المحفل بقي العنف، الذي ما فتىء، طوال أشهر عديدة، ينزل الوييلات بشعب البوسنة والهرسك مستمراً دون هوادة، ويجري انتهاك مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة بأصرخ السبل وأوضحها.

إن المبادئ المنطبقة ليست محل شك. فالعدوان لا يمكن أن يغتفر ولا يمكن السماح له بأن يسود. وممارسة "التطهير العرقي" البغيضة يجب ألا تدان فقط، وإنما أيضاً أن تصحح حيثما وجدت. وحيازة الأراضي بالقوة غير مقبولة. كما لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتغاضى عما يسمى الحقائق الجديدة الناشئة على الطبيعة بفعل العدوان أو الاحتلال، ولا يمكنه أن يتسامح إزاءها أيضاً. وإن الأشخاص المشردين بالقوة من ديار أجدادهم وأراضيهم لهم الحق في العودة بشروط تكفل لهم السلامة. وينبغي أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن الملزمة، تنفيذاً فعالاً.

والحالة في البوسنة والهرسك محك لفعالية الأمم المتحدة كجهاز جماعي يخدم السلام والأمن الدوليين في هذا النظام العالمي الجديد.

وتلتزم قبرص كل الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بما كان يسمى يوغوسلافيا، مثلما فعلت في سائر الحالات، سواء كانت متعلقة بجنوب أفريقيا أو العراق أو أي مكان آخر، بصرف النظر عن أية عواقب أو أية خسائر، مالية أو غيرها، قد تترتب على مثل هذا الالتزام. ونحن نؤمن إيماناً شديداً، حسبما دعونا إليه منذ سنوات طويلة، بأن الامتثال لإرادة المجتمع الدولي حسبما تعبّر عنه قرارات الأمم المتحدة الملزمة هو حتمية أخلاقية قانونية. وينبغي ألا تكون هناك أية معايير مزدوجة أو تطبيق انتقائي. ومن المتعين التشدد على هذه الحتمية، لأننا سمعنا منذ وقت جد قريب وزير خارجية بلد يقوم بدور بارز بشأن البدن الذي ننظر فيه الآن يعلن بصدق قرار معتمد بالإجماع في مجلس الأمن - هو القرار ٧٨٩ (١٩٩٢) - أنه يمكن لكل بلد أن يقبل، حسب تقديره، بعض القرارات وأن يرفض البعض الآخر، وفقاً لمصالحه.

وحسبما أكدت في بياني المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس، بل وحسبما هو معترف به بصفة عامة، كانت لدينا في قبرص تجربة مريرة مع "التطهير العرقي" في أعقاب الغزو الحادث في عام ١٩٧٤. والحالة التي تواجهنا بشكل مفجع، تمثل أيضاً محك لفعالية الأمم المتحدة، وبينما لا تتطابق الحالتان، فإن بينهما الكثير من أوجه التشابه، إذ تنطبق عليهما نفس المبادئ. ونحن نتوقع من المجتمع الدولي - لا سيما البلدان التي تبدي كثيراً من القلق والحساسية، عن حق في هذه الحالة، إزاء المحنّة الحقيقية التي يمر بها أهل البوسنة والهرسك - أن يبدي قلقاً وحساسية مماثلين إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تصيبه في الصميم، وإزاء

(السيد ياكو فيديس، قبرص)

الحالات الأخرى التي تنطبق فيها المبادئ نفسها وتبين فيها قرارات الأمم المتحدة المعتمدة بالإجماع السبيل إلى حل عادل دائم. وحسبما أكد أميننا العام الموقر بحق في تقريره الرائع المععنون "خطة للسلام": "يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة، وليس بصورة انتقائية، إذ لو ساد التصور بأن التطبيق انتقائي، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذا الميثاق". (A/47/277، الفقرة ٨٢)

وبهذه الروح، ولإيماننا بضرورة تطبيق مبادئ الميثاق والقرارات طبيقاً شاملاً انتقائياً، انطلاقاً من قلقنا الحق إزاء محنـة شعب البوسنة والهرسك، الذي نحس بإحساسه تماماً، بــؤيد جميع الجهود المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة التي تستهدف وضع حد لــمأسـة شعب البوسنة والهرسك الجارية. ونحن نفعل ذلك بسبب الظروف المميزة للحالة، اقتناعاً منـا بأنـ جميع القضايا الدوليـة الملتبـة تستحقـ البحثـ الموضوعـيـ وـفقـ المعايـير الواضـحةـ المعـالمـ التيـ حـددـهاـ المـيثـاقـ وـعـلـىـ هـدـيـ المـبـادـئـ التيـ تـضـمـنـتـهاـ قـرـاراتـ مجلسـ الأمـنـ ذاتـ الـصلةـ، وـبـأنـ تلكـ المـأسـاةـ الإنسـانيةـ تـتـجاـوزـ بـوضـوحـ الـاعتـبارـاتـ الـديـنيـةـ وـأـيـةـ الـاعتـبارـاتـ أـخـرىـ.

و قبل أن أختتم كلمتي، دعوني أذكر الجمعية مرة أخرى بأن ما يحتاجه شعب البوسنة والهرسك ليس
مزيداً من الكلمات والبيانات الطنانة. الشيء الذي يحق لهم أن يتوقعوه، والذي تمليه الظروف حقاً، هو أن
نبذل جميعاً، فرادى وجماعات، غاية جهودنا من الناحية العملية لتخفييف حدة المعاناة الفظيعة ومد يد
الرحمة والمساعدة للضحايا الأبرياء، في الوقت الذي لا تكل فيه للحظة واحدة جهودنا الرامية إلى حل
المشكلة حلاً سياسياً، ومما لا شك فيه أن الشقاء والعنااء اللذين شهدناهما سببوا مأساة مثيرة مع حلول
الشتاء، وإذا نسينا مسؤولياتنا الإنسانية، سندفع الثمن من أرواح أهالي البوسنة والهرسك الذين يعانون.
وعلينا ألا ننسى وجوه الآلاف من الأطفال الأبرياء الذين يتوقف مستقبلهم علينا. فلنُنْدِن بوضوح قاطع ذلك
"التطهير العرقي" وغيره من الفظائع المنكرة المرتكبة بحق شعب البوسنة والهرسك ولنقدم المساعدات
العملية لتخفييف من المحننة بكل طرقة ممكنة.

السيد مونتغمري (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلتقي الجمعية العامة اليوم لتناقش مرة أخرى الحالة المفجعة الموجودة في يوغوسلافيا السابقة. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، ظلت هذه الأزمة تتفاقم، مما يهدد بالخطر الجهود المبذولة لبدء عصر دولي جديد قائما على الحرية والديمقراطية وسيادة القانون.

(السيد مونتغمري، الولايات

المتحدة الأمريكية)

إن الكراهية الإثنية والتعصب القومي الأعمى شيئاً لا تنفرد بهما يوغوسلافيا. وحسبما قال أيلغرغر، وزير الخارجية مؤخراً، أمام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يعتبر ما كان يسمى يوغوسلافيا في السابق مرآة تكشف عن الجوانب الحالكة في ذاتنا - مرآة تكشف عما يمكن أن نتحول إليه نحن جميعاً إذا ما استسلمنا للكراهية العرقية وعدم التسامح إزاء الاختلاف، وهما الأمراض اللذان شهدناهما هذه السنة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أيضاً. وتذكرنا يوغوسلافيا بأن آمالنا المتعلقة بالعيش في عالم أسلم أكثر تحضرا تتصل اتصالاً وثيقاً بالطريقة التي تتصرف بها بلداننا بأمورها في الداخل.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لتأييد اتخاذ تدابير أشد لعكس اتجاه الحالة التي لا يمكن التسامح بشأنها. ولا بد لنا أن نحدد بالإسم مرتكبي الجرائم بحق الإنسانية فيما كان يسمى يوغوسلافيا، وأن نكفل تقديمهم شخصياً إلى القضاء. ولا بد لنا أن نطالب بإنفاذ جراءات الأمم المتحدة إنفاذًا دقيقاً بحيث تزيد الضغط على من يواصلون شن الحرب، كما يجب أن نضاعف جهودنا لمنع انتشار الحرب بحيث تصل إلى المناطق المجاورة.

وتؤيد الولايات المتحدة الرسالة المحددة بوضوح في مشروع القرار ألا وهي، أن الإجراءات الحاسمة الفعالة من قبل المجتمع الدولي تمثل عاملًا هاماً في وقف تعاظم الأزمة بحيث لا تخرج عن نطاق السيطرة لتصبح تهديداً لسلم الدول الأعضاء الأخرى الموجودة في المنطقة ولأنها ورفاهيتها.

ومما لا شك فيه أن الحالة في البوسنة والهرسك مستمرة في التدهور، وأن مئات الآلاف من الناس يواجهون الموت البطيء بتأثير البرد والجوع الشديد وأن الفظائع مستمرة على نطاق مروع، وأن إرادة المجتمع الدولي الواضحة، حسبما تعبّر عنها منظمتنا، تلقى الإزدراء المستخف المعتمد من قبل الموجودين في بلغراد وحلفائهم الساعين إلى أهدافهم الدينية.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أبلغ بيكر وزير الخارجية السابق، مجلس الأمن بأن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقبل، ولن تقبل، القمع أو استعمال القوة من قبل أي من الأطراف اليوغوسلافية سعياً إلى حل المشكلات السياسية. وهذه لا تزال سياستنا الأساسية، وستظل المبادئ التي أكدناها منذ بداية الأزمة توجه تصرفاتنا. ولا يمكننا أن نقبل حيازة الأراضي بالقوة أو مكافأة ذلك الاحتياز. ولا يمكننا أن نسمح باعتداء

وحشى أو غير مسبوق بالاستفزاز على الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ولا بد لنا أن نصر على احترام جميع الأطراف في جميع الأوقات لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة احتراماً غير مشروط، كما يجب أن نواصل أعمالنا الرامية إلى استعادة السلم في البلقان وكفالة الحرية لجميع الشعوب التي عانت كثيراً على مدى السنتين الماضيتين.

كما تعتقد الولايات المتحدة أن من الواجب محاكمة من أنزلوا هذه الكارثة عAMDين بشعوب ما كان يسمى يوغوسلافيا وبمن ارتكبوا جرائم الحرب الشنعاء والفضائح ضد المدنيين، ومن الواجب معاقبتهم على تصرفاتهم. كما يجب أن يصر المجتمع الدولي على إدانة سياسة "التطهير العرقي" المقرفة.

(السيد مونتغمري، الولايات)المتحدة الأمريكية

ونحن نشارك واضعي مشروع القرار في تحية الرجال والنساء البواسل العاملين في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، والمجموعة الأوروبية والمنظمات الطوعية الخاصة من جميع أنحاء العالم الذين يخاطرون بحياتهم من أجل مساعدة رفاقهم في الإنسانية في وقت الأزمات.

وتشارك الولايات المتحدة غيرها من أعضاء الجمعية في العمل بنشاط من أجل تحقيق تسوية سلمية للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. وما زال يراودنا الأمل في أن يساعد الموقف الصلب للمجتمع الدولي على إقناع المسؤولين عن هذه المأساة في إعادة النظر في موقفهم والانضمام إلينا في بناء عالم أكثر سلاماً وتحضراً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠